الأمم المتحدة

A/CONF.198/8/Add.10

Distr.: General
25 March 2002
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مونتيري، المكسيك
١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال
جزء القمة: اجتماعات المائدة المستديرة على مستوى القمة

ملخصات اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين

مذكرة من الأمانة العامة

إضافة

اجتماع المائدة المستديرة على مستوى القمة جيم - ٣ بشأن موضوع "المؤتمر الدولي لتمويل التنمية: استشراف المستقبل"

الخميس، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٢ (صباحا)

ملخص مقدم من رئيسي الاجتماع

ميغيل رودريغيز إيتشيفيريا، رئيس كوستاريكا
أليهاندرو توليدو مانريك، رئيس بيرو
مايك مور، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

١ - بعد أن شارك أليهاندرو توليدو مانريك، رئيس بيرو وأحد رئيسي اجتماع المائدة المستديرة، في افتتاح المناقشة، اضطر إلى المغادرة قبل انتهاء الدورة بسبب الأحداث التي وقعت في بلده. وأعرب المشاركون عن تضامنهم مع رئيس بيرو وشعبها.

٢ - وأثار اجتماع المائدة المستديرة نقاشا مثمرا بشأن المسائل الرئيسية فيما يتعلق بـ "استشراف المستقبل" بعد انتهاء المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ويرد أدناه ملخص الزخم الأساسي للمناقشة.

280302 280302 02-30469 (A)
0230469

اعتبارات عامة

٣ - اتفق المشاركون على أن الالتزامات الواردة في مشروع توافق آراء مونتيري واضحة وأن تنفيذها يعتبر مسؤولية الجميع. وستنطوي ترجمة مشروع توافق الآراء إلى إجراءات على عملية التوصل إلى مقررات مقبولة سياسيا على الصعيدين الوطني والدولي. ويلزم وجود إرادة سياسية قوية. ولاحظ بعض المشاركين أن هناك مجالا للتفاؤل في ذلك الصدد، حيث أن هناك قاعدة فكرية مشتركة متنامية للمضي قدما في مشروع توافق الآراء.

٤ - وأكد كثير من المشاركين التزامهم بالقضاء على الإرهاب، في حدود القانون، حيثما ينشأ. فالأمن العالمي وازدهار الاقتصاد العالمي هما أمران مرتبطان ارتباطا وثيقا، حيث أن انعدام الأمن يعوق الاستثمار الخاص على الصعيدين الوطني والدولي.

٥ - وكررت المناقشة التأكيد على أهمية الترابط والشراكة والملكية والمشاركة في التنفيذ الفعال لمشروع توافق آراء مونتيري والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وثمة حاجة إلى تنسيق الجهود من أجل تعزيز الحكم والمشاركة في عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والدولي مع القيام في الوقت ذاته بانتهاج سياسات مترابطة في مجالات التنمية والتجارة والتعاون الاقتصادي.

٦ - وشدد عدد من المشاركين على ما يمكن أن تقدمه التجارة من مساهمة كبيرة في التنمية والحد من الفقر في البلدان النامية وما تفرضه الإعانات المالية والحواجز التجارية في البلدان المتقدمة النمو من تكلفة باهظة على البلدان النامية.

٧ - ورحب المشاركون بما أسفر عنه مؤتمر مونتيري من التزامات جديدة في مجال المعونات المالية، ولاحظوا في الوقت ذاته أنها لا تمثل إلا خطوة أولى في ا لجهود الرامية إلى زيادة المعونة وتحقيق الأهداف الإنمائية لإعلان الألفية. وكان هناك اتفاق عام بأن تحسين فعالية المعونة هو مسؤولية البلدان المانحة والمستفيدة ويستلزم تحسين التنسيق والقدرات فضلا عن الملكية الوطنية للبرامج.

٨ - ولاحظ بعض المشاركين أن الإطار الزمني لتنفيذ مشروع توافق آراء مونتيري ليس واضحا بما فيه الكفاية. وأعرب بعض المشتركين بقوة عن رأي مفاده أن مشروع توافق آراء مونتيري لا يولي الاعتبار الكافي لحقوق الإنسان، وحقوق العمال، وظروف العمل، والأجر العادل، والحماية الاجتماعية. كما أكد البعض على ضرورة إيلاء المزيد من الاعتبار لمشاركة المرأة في عملية صنع القرار على جميع الصعد وأهمية تقييم أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المرأة. وكان هناك تأكيد على أن الحد من الفقر وتوفير الخدمات الصحية والتعليم وفرص العمل والعدالة للجميع هي أمور لازمة لتعزيز الديمقراطية.

٩ - وأكد المشاركون على أهمية متابعة مؤتمر مونتيري فضلا عن وضع منهجيات محددة للتنفيذ.

القضايا الرئيسية التي جرت مناقشتها

١٠ - اتفقت الوفود على أن مؤتمر مونتيري يمثل نقطة تحول رئيسية في بناء الزخم من أجل إحداث تغيير في المساعدة الإنمائية. ويمكن أن تكون المبادرات التي أعلنتها مؤخرا البلدان المتقدمة النمو بمثابة إشارة لعكس المسار الذي طال أمده والمتمثل في تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد وضع الآن الأساس اللازم لإدامة ذلك التحول على المدى الطويل: فالبلدان النامية أصبحت أكثر وضوحا بشأن مسؤولياتها والحاجة إلى انتهاج سياسات سليمة وحكم رشيد، وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تبرهن على صدق التزاماتها، ليس فقط في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. وقد جاء هذا التفاهم المتبادل، إلى حد كبير، نتيجة لعملية تعلّم مشتركة أثناء البحث عن علاقات جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية طوال نصف القرن الماضي.

١١ - وما زالت هناك تحديات معينة بالغة الأهمية تواجه المساعدة الإنمائية الرسمية: إذ ينبغي أن تكون فعالة وينبغي أيضا إيصالها بكفاءة. وينبغي لها أن تولي أولوية لبناء القدرات، سواء على صعيد الأفراد - من حيث إمكانية وصولهم إلى التكنولوجيات مثلا - أو على الصعيد الحكومي - مثل بناء قدرات البلدان النامية على المشاركة في المفاوضات التجارية المتزايدة التعقيد. كما ينبغي أن تأخذ المساعدة الإنمائية الرسمية في الاعتبار الحاجة إلى تحسين الإنتاجية وزيادة التنويع في القطاع الزراعي.

١٢ - ولاحظت الوفود أن أحد الجوانب الأساسية للترابط يكمن في زيادة فعالية تقسيم العمل وإنشاء شراكات بين المنظمات الدولية، تراعى فيها الميزات النسبية لكل منها عند تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية. وفي ضوء ذلك، أكدت منظمة التجارة العالمية التزامها بالعمل على الاستفادة من خبرات المنظمات الدولية الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣ - وبالنسبة لوفود كثيرة، يمثل مؤتمر مونتيري تجسيدا لنقطة الانطلاق الحاسمة الأولى في الطريق نحو إنشاء هيكل مالي دولي جديد. ولكي يكون ذلك الهيكل الجديد فعالا حقا في عملية تمويل التنمية، لا بد أن يعتمد بدرجة أكبر على المشاركة وأن يجسد مبدأين رئيسيين: الوقاية والاستقرار. وهناك وجهة نظر واسعة النطاق مفادها أن استقرار التدفقات المالية والأسواق المالية وشفافيتها على الصعيدين المحلي والدولي يمثلان شرطا أساسيا لمواصلة تنفيذ

الاستراتيجيات الإنمائية، حيث أنه كثيرا جدا ما تؤدي فترات الاضطراب المالي إلى تعطيل التقدم الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيام البلدان النامية بإضفاء الطابع المؤسسي على ممارسات الحكم الرشيد على الصعيد المحلي يقتضي اتباع نهج طويل الأجل لا يتسق مع التقلبات المفرطة في التدفقات المالية، وبخاصة التدفقات القصيرة الأجل. وفي ضوء ذلك، يذهب الرأي إلى أنه يلزم بناء القدرات المؤسسية اللازمة لمنع وقوع أزمات مالية على الصعيد الدولي. ووفقا لذلك، كان من رأي بعض الوفود أن إنشاء آلية للتعامل بأسلوب يتسم بالإنصاف والشفافية مع مشكلة تضخم الديون الخارجية على البلدان النامية، يمثل جانبا مهما بالنسبة لها.

١٤ - وكان من رأي المشاركين أنه يجب التصدي للحجم الضخم للدين الخارجي على البلدان النامية بأسلوب متماسك. فالدين الخارجي ينبغي ألا يشكل نزفا دائما ومتزايدا للموارد المالية التي يمكن لولا ذلك أن تكون متاحة لأغراض التنمية. ودعا بعض المشاركين إلى إلغاء الدين الخارجي لأشد البلدان فقرا. وأشاد المشاركون بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بوصفها خطوة أولى في التقدم نحو إيجاد حل؛ وإن كان، بغية تعزيز ترابطها مع الجوانب الأخرى للاستراتيجيات الإنمائية الدولية، ما زال يلزم إحراز تقدم بتوسيع نطاق معايير استحقاق البلدان وزيادة حجم ما توفره المبادرة من أجل تخفيف عبء الدين. كما رئي أن أحد العناصر الأساسية للنجاح يتمثل في ملكية البلدان المستفيدة ملكية حقيقية لاستراتيجيات تخفيف عبء الدين وبرامج القضاء على الفقر المرتبطة بها. وينبغي إيلاء اعتبار خاص لتجنب تحميل البلدان النامية الدائنة بأعباء لا مبرر لها. فالهدف النهائي هو ضمان أن يكون مستوى الدين الخارجي للبلد قابلا للاستدامة على الأمد الطويل دون الإضرار بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

١٥ - ووجه كثير من المشاركين الانتباه إلى التكاليف الباهظة الناشئة عن الترعة الحمائية بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، ولا سيما في مجال المنتجات الزراعية والمنسوجات وغيرهما من السلع الكثيفة في استخدام اليد العاملة. وتمثل الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الدوحة فرصة تاريخية للبدء في إدخال الشواغل الإنمائية في برامج عمل تحرير التجارة، وأمام البلدان المتقدمة النمو الآن فرصة ذهبية للوفاء بالتزاماتها. ومع ذلك، فإن البلدان النامية أيضا يتعين عليها أن تضطلع بدورها كذلك في برامج العمل المتعلقة بالتجارة، ولا سيما في مجال التكامل، بأسلوب يتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ومن شأن ذلك أن يجعل أسواقها كبيرة بحيث يمكنها أن تحقق وفورات الانتاج الكبير اللازمة، وأن تكون أيضا مرتبطة بالحاجة إلى اجتذاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أن أحد أسباب إحجام الاستثمار الأجنبي المباشر عن أفريقيا، على سبيل المثال، هو شيوع

درجة عالية من الترعة الحمائية التجارية بين البلدان الأفريقية ذاتها، الأمر الذي يمثل في حالات كثيرة جدا عقبة أمام تحقيق نطاق من الإنتاج يتسم بالكفاءة. وثمة عامل آخر يمثل عقبة رئيسية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر هو الافتقار إلى التيقن والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالإطار القانوني والمؤسسي، مما يؤكد الأهمية الكبيرة لسياسات الحكم الرشيد على الصعيد المحلي.

المقترحات

١٦ - قُدمت المقترحات التالية:

- إنشاء آلية قوية وفعالة لرصد تنفيذ توافق مشروع آراء مونتيري؛
- ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رائد في متابعة مؤتمر مونتيري؛
- إنشاء منتدى دائم للمشاورة والمناقشة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن القضايا النقدية والمالية؛
- إنشاء منتدى سنوي لمتابعة مؤتمر مونتيري؛
- السعي إلى وضع ترتيب بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لإدخال منظمة التجارة العالمية في منظومة الأمم المتحدة بغرض تحسين الترابط؛
- إنشاء فرقة عمل دولية لتعزيز التفكير بشأن المنافع العامة العالمية وتمويلها؛
- إنشاء صندوق إنساني دولي يمول من مصادر تقليدية وغير تقليدية، بما في ذلك الضرائب على تدفقات رأس المال الناشئة عن المضاربات ومصادرة حصائل الاتجار بالمخدرات؛
- إنشاء إنشاء آلية دولية لمنع وقوع الأزمات الاقتصادية/المالية على غرار ما اقترحه الأمين العام من إنشاء آلية للإنذار المبكر بالصراعات في مجلس الأمن.